بعض السياسات الإصلاحية المقترحة لمواجهة تحديات الزراعة المصرية

أ.د / جمال صيام د/ هنادى مصطفى عبد الراضى
كلية الزراعة - جامعة القاهرة باحث - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

الملخص

استهدف هذا البحث دراسة " حزمة سياسات إصلاحية مقترحة لمواجهة تحديات الزراعة المصرية " و اعتمدت الدراسة فى تحقيق أهدافها على استخدام التحليل الإحصائى الوصفى و المعايير الإحصائية التحليلية و ذلك من خلال استخدام المتوسطات الحسابية و النسب المئوية ومعدلات النمو السنوية للمتغيرات موضع الدراسة و تبين من الدراسة :

أن الزراعة المصرية تعانى قصور شديد على مستوى السياسات الاستثمارية والسعرية والمؤسسية، وبغض النظر عن تراجع مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى - والتى تدنت إلى ١٣.٤% فى ٢٠٠٩/٠٨- ، فإن مساهماتها على الصعيد الاجتماعى ما زالت تفوق نظيراتها للقطاعات الأخرى ، وتتمثل هذه المساهمات فى كونها المصدر الرئيسى لمعيشة نحو ٤٠% من السكان المصريين ، وتوفير أكثر من ٦٣% فى المتوسط من احتياجات السكان المصريين من الغذاء ، وتشغيل النصيب الأكبر من القوة العاملة القومية (نحو ٢٥.١٥%). وقد ترتب على هذا الإهمال والتهميش تواضع أداء القطاع الزراعى ، متمثلا بصفة خاصة فى تفاقم وتدهور الأمن الغذائى القومى وتزايد معدلات الفقر فى مصر عامة والقطاع الريفى خاصة ، ولما كانت الزراعة هى المستخدم الرئيسى للمياه (نحو ٨٠%) فإن تواضع أدائها يعد فى الوجه الآخر إهدارا اقتصاديا للمياه. وفى هذا الإطار تستهدف الدراسة التوصل إلى حزمة محددة من السياسات الإصلاحية المقترحة لمواجهة تحديات الغذاء والفقروالمياه فى الزراعة المصرية فى حقبة ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ .وقد أخذت الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٩ باعتبارها الفترة السابقة لحقبة ما بعد الثورة لدراسة مؤشرات الأداء والمعوقات فى الزراعة المصرية . وفى ضوء نتائج التحليل الكمى والوصفى لكل من المؤشرات والمعوقات تستخلص الدراسة حزمة متكاملة من السياسات الزراعية والمائية التى يمكن تبنيها خلال العقد الثانى من الألفية، وتستند هذه الحزمة إلى ثلاث ركائز أساسية تتمثل فى إحداث تغيير جذرى فى السياسات الإستثمارية ، إصلاح الإطار المؤسسى للزراعة ، مراجعة السياسة المائية لكى تأخذ فى الاعتبار المستجدات على صعيد الصراع على مياه النيل .

Abstract:

Proposed Set of Reform Policies to Confront in the Egyptian Agriculture

Through the last two decades (1990-2010), the agriculture sector has been systematically neglected and marginalized at all levels of investment, price, and institutional polices. Marginalization has also extended to water not only neglecting agriculture as the main consumer of water, but also through marginalization of the Nile water conflict in the context of Egyptian policies. In the Egyptian context, both agriculture sector and water issue are of great importance on both economic and social grounds.

Regardless of the decreasing contribution of agriculture to Gross Domestic Product, agriculture is the main source of livelihood for about 40 percent of Egypt s population;

it produces about 63 percent of national food needs, and employs about 25.2 percent of national labor force. As a result of marginalization policies, agricultural sector performance indicators have seriously deteriorated, particularly in terms of national food security and poverty rates in general and rural poverty in particular. national
Furthermore, because agriculture is the main user of water supply (about 80%), deterioration of agricultural sector performance indicators have extended to water use efficiency. January Revolution could be viewed as a turning point towards application of new agricultural and water policies that are capable to confront food, poverty, and water challenges in the coming era. This study aims to explore a specific set of reform policies based on the descriptive and quantitative analysis of both performance indicators and handicaps in the period prior to the Revolution that is the period 1995-2009.The suggested set of policies concluded by the study are based on three pillars ;drastic changes in investment policies, reforming institutional setting of agriculture, and revisiting water policies to take into consideration the new developments in terms of Nile water conflict.